PCHR
المركز الفلسطيني
لحقوق الإنسان

المخيمات المؤقتة في قطاع غزة

بيئة قاسية تحرم النساء من الأمان والخصوصية

2025

مقدمة

أصدر جيش الاحتلال الإسرائيلي خلال هجومه العسكري على قطاع غزة عشرات أوامر الإخلاء، متزامنةً مع تدمير أحياء سكنية كاملة، ما أسفر عن محو ٦٩٪ من مباني غزة[1] وإجبار ٩٠٪ من السكان على النزوح القسري الداخلي. وجد النازحون أنفسهم في مراكز إيواء مؤقتة، مثل المستشفيات والمدارس والمباني العامة،[2] التي سرعان ما امتلأت بسبب تصاعد الهجمات الإسرائيلية. ومع تزايد أعداد النازحين، انتشرت الخيام العشوائية في المساحات العامة، في محاولة يائسة لاستيعاب الفارين من الموت.

تفتقر هذه المخيمات إلى أبسط مقومات الحياة الإنسانية، إذ تعاني من شحٍ حادٍ في المياه النظيفة، وانعدام الصرف الصحي، وانهيار تام للرعاية الطبية، مما يحوّلها إلى بيئة قاسية لا تصلح للعيش. وتدفع النساء والفتيات الثمن الأكبر، وسط فقدان الخصوصية وتزايد مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، في ظل غياب المنظور الجندري في الاستجابة الإنسانية وغياب أي تدابير للحماية، ليبقين مكشوفات بلا مأوى يصون كرامتهن أو يحفظ لهن حدًا أدنى من الأمان.

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على أزمة انعدام الخصوصية التي تواجه النساء في مناطق النزوح بقطاع غزة، حيث يتجلى ذلك في غياب المساحات الشخصية، والاضطرار إلى السكن الجماعي، وانعدام الخصوصية في المرافق الصحية. كما تمتد هذه الأزمة لتشمل القيام بالأعمال المنزلية في بيئة مكشوفة، وتفاقم معاناة النساء الحوامل والأمهات المرضعات اللواتي يجدن أنفسهن محرومات من الحد الأدنى من الأمان والراحة. كما توضح الورقة التأثير النفسي والاجتماعي على هؤلاء النساء في ظل غياب المنظور الجندري في الاستجابة الإنسانية في قطاع غزة.

1- UNOSAT. (13 December 2024). UNOSAT Gaza Strip Comprehensive Damage Assessment. https://unosat.org/products/4047

٢- لجأ النازحون في قطاع غزة إلى أماكن متعددة، كان معظمها المدارس والعيادات والمخازن والمقرات التابعة لوكالة الغوث الدولية (الأونروا).

القانوني الدولي الإنساني يحمي خصوصية النساء في مراكز الإيواء:

يعترف القانون الدولي الإنساني بأهمية المأوى في حماية المدنيين خلال النزاعات المسلحة؛ لذا يفرض مجموعة من الأحكام لضمـان توفيره بطرق مختلفة. أولًا، يحظر استهداف مساكن المدنيين أو تهجيرهم قسرًا، ولكن في حال فشل هذه الحماية أو تعرض المدنيين للـترحيل، يلزم القانون الدولي الإنساني أطراف النزاع بتأمين مساكن ملائمة لهم. كما يفرض عليهم إنشاء مناطق محمية توفر مـلاذًا آمـناً لفئـات محددة من المدنيين.[٣]

إلى جانب ذلك، تمنح بعض التدابير الخاصة بالغوث الإنساني ومناطق الأمان حماية إضافية للنساء.[٤] ويُحتم على أطراف الـنزاع توفـير مأوى آمن يضمن لهن ظروفًا معيشية مناسبة تراعي احتياجاتهن الخاصة، بحيث يكفل الأمن، ويحـافـظ على الخصـوصـيـة، ويلـبي المتطلبات الثقافية.[٥] كما ينبغي أن تتوفر للنساء مرافق صحية في بيئة تصون كرامتهن وتحميهن من أي مخـاطر داخـل المخيـمـات أو خارجها، ويمكن أن تشمل هذه التدابير تعيين موظفات أمن يقمن بتفقد المخيمات وإقامة أسوار وتوفير إنارة كافية لضمان وصـول آمن إلى هذه المرافق.[٦] إضافةً إلى ذلك، من الضروري إشراك النساء في جميع القرارات المتعلقة باحتياجاتهن السكنية لضمان تلبية متطلباتهن بشكل فعّال.[٧]

٣- اللجنة الدولية للصليب الأحمر، النساء يواجهن الحرب، ص ١١٩.
٤- المرجع السابق.
٥- المرجع السابق، ص١١٧.
٦- المرجع السابق، ص ١٢٣.
٧- المرجع السابق، ص ١١٨.

واقع أماكن النزوح في قطاع غزة:

منذ بدء الهجوم الإسرائيلي على غزة في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، أصبح النزوح القسري واقعًا مريرًا يفاقم معاناة النساء بشكل خاص. القصف العشوائي والأوامر المتكررة بالإخلاء أجبرت ٩٠٪ من سكان القطاع على الفرار دون وجهة واضحة، ليلجؤوا إلى مراكز إيواء مؤقتة أو مخيمات عشوائية تفتقر إلى أدنى مقومات الحياة الكريمة. في هذه الأماكن المزدحمة، تعيش العائلات في مدارس ومبانٍ عامة، حيث تفصل بينها أغطية قماشية أو قطع بلاستيكية لا توفر أي خصوصية، وفي كثير من الحالات، تضطر عدة عائلات إلى تقاسم غرفة واحدة.

ومع تزايد أعداد النازحين وتقلص ما يسمى بـ"المناطق الآمنة"، لم تعد هذه المراكز قادرة على الاستيعاب، مما دفع الآلاف إلى العيش في خيام نصبت على أراضٍ مفتوحة بلا تخطيط. هذه الخيام، المصنوعة من قماش رقيق أو مهترئ، تفتقر إلى الحماية والخصوصية، مما يجعل النساء أكثر عرضة للخطر. وفي ظل هذه الظروف، يضطر المئات من النازحين لاستخدام حمامات مشتركة غير آمنة وغير محكمة الإغلاق، مما يعرض النساء لمضاعفات صحية ونفسية خطيرة، ويجعل سلامتهن وكرامتهن في مواجهة تهديد مستمر.

ورغم إعلان وقف إطلاق النار، فإن الدمار الذي خلفه جيش الاحتلال الإسرائيلي كان هائلًا، إذ دُمر ٦٩٪ من مباني القطاع،[٨] مما أدى إلى تشريد مئات الآلاف من الفلسطينيين الذين لم يعد لديهم مأوى. ولا تزال العائلات تعيش في ظروف قاسية، إذ اضطر بعضها إلى البقاء وسط الأنقاض، بلا أبواب أو نوافذ تقيهم البرد القارس أو توفر لهم الحد الأدنى من الخصوصية. ومع ذلك، لم يدم وقف إطلاق النار طويلًا، إذ انهار مجددًا وعادت الهجمات العسكرية، ليجد الفلسطينيون أنفسهم في دوامة مستمرة من القصف والتشريد والمعاناة ذاتها. وغاب أي أفق للأمان أو إعادة الإعمار، في ظل استمرار الدمار وتفاقم الأزمة الإنسانية.

8- UNOSAT. (13 December 2024). UNOSAT Gaza Strip Comprehensive Damage Assessment. https://unosat.org/products/4047

أزمة انعدام الخصوصية التي تواجه النساء في مناطق النزوح بقطاع غزة:

تتجسد هذه الأزمة في الاكتظاظ داخل أماكن الإيواء، حيث تنعدم المساحات الشخصية بسبب السكن الجماعي، وتغيب الخصوصية تمامًا، سواء في المرافق الصحية أو أثناء القيام بالأعمال المنزلية. وتزداد المعاناة بشكل مضاعف بالنسبة للأمهات المرضعات والنساء الحوامل، اللواتي يواجهن ظروفًا قاسية تؤثر سلبًا على صحتهن وصحة أجنتهن. وسنوضح ذلك تباعًا.

١. السكن الجماعي والافتقار إلى المساحة الشخصية:

تعاني مراكز الإيواء من اكتظاظ شديد، حيث تتكدس عشرات العائلات داخل صفوف دراسية بلا أي حواجز توفر الحد الأدنى من الخصوصية، وفي بعض الحالات، تضطر عدة عائلات إلى التشارك في خيمة واحدة، مما يجبر النساء على النوم بجوار رجال من خارج أسرهن. هذا الوضع يسبب لهن حرجًا بالغًا، ويشعرهن بعدم الأمان، ويقيد حركتهن ويحد من قدرتهن على التصرف بحرية.

أفادت رهام العرعير لطاقم المركز: **" منذ بداية الحرب، نزحتُ مع عائلتي إلى صف دراسي في مدرسة الدرج، بعدما قُصف منزلي. أعيش في غرفة مساحتها ٨×٨ أمتار، مقسّمة إلى أربعة أقسام، حيث تقيم كل عائلة في جزء منها. نحن تسعة أفراد نحاول التأقلم في هذا الحيز الضيق، بينما يضم الصف بأكمله أربعين شخصًا في مساحة واحدة خانقة. أمرّ بأصعب لحظات حياتي، فالوضع لا يُطاق بكل المقاييس. المكان مكتظ ولا يكفي للعيش بحده الأدنى. يملؤني الخوف والقلق، وأفتقد أبسط مقومات الأمان. أعاني من الأرق ليلًا، فلا مساحة كافية، ولا خصوصية، ولا لحظة من السكون. أنا مضطرة لأنام بملابسي كاملة، متوجسةً من أي حركة قد تحدث حولي، ومتشبثةً بغطائي بحثًا عن بعض الأمان وسط الغرباء. حتى الفاصل بيننا وبينهم عبارة عن قماش رقيق غير مثبت بالكاد يحجبنا عن أنظارهم، وأشعر بقلق دائم أن ننكشف في أي لحظة."**[٩]

٩- تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ ٩ مارس ٢٠٢٥، في مدرسة الدرج بمدينة غزة.

ونتيجة لانعدام الخصوصية، تُجبر النساء على ارتداء الحجاب والملابس الكاملة طوال اليوم وحتى أثناء النوم، مما يقيّد حركتهن ويزيد من معاناتهن الصحية، خاصة في ظل صعوبة الحفاظ على النظافة الشخصية وانتشار الأمراض الجلدية. وتزداد هذه المعاناة في الخيام، حيث يتسبب أي هبوب للرياح في فتح الباب شتاءً، بينما يصبح فتح الخيمة للتهوية صيفًا أشبه بالجلوس في العراء، بلا أي ساتر يحميهن من أعين الآخرين.

تقول عواطف العرعير، ٣٥ عاماً، لطاقم المركز: **"منذ بداية الحرب، فقدتُ بيتي واضطررتُ للنزوح إلى خيمة في مدرسة الدرج، وهي خيمة صنعها زوجي من أقمشة بسيطة. طوال اليوم، أبقى مرتديةً ملابسي كاملةً مع الحجاب، إذ يبقى باب الخيمة مفتوحًا لعدم توفر أي وسيلة إنارة، وإذا أغلقناه، غرقنا في الظلام التام. أدى ارتدائي المستمر لهذه الملابس إلى إصابتي بحساسية وظهور بثور على جسدي. وحتى أثناء النوم، لا أجرؤ على خلعها خشية أن يقتحم أحد خيمتنا في أي لحظة. عند فتح باب الخيمة، أشعر وكأنني في العراء، بلا أي ساتر يحمينا من أعين الناس. كما أنني لا أستطيع الاستحمام داخل الخيمة أو حتى تبديل ملابسي، فالأقمشة التي تغطيها ممزقة، ما يجعلنا مكشوفين للجميع؛ لذلك، أضطر للذهاب إلى منزل شقيقتي للقيام بذلك."**[١٠]

كما أفادت س.س، ٣٨ عاماً، لطاقم المركز: **"خرجتُ من بيتي، حصني الآمن حيث كنت أتحرك بحرية وأمان، لأجد نفسي اليوم في خيمة تضيق بنا، نتشاركها مع عائلة أخ زوجي، نتكدس فوق بعضنا البعض بلا مساحة، بلا راحة، بلا نوم... بلا أدنى إحساس بالكرامة. لا أخلع حجابي أو ملابسي، ليلًا أو نهارًا، وكأنني أتشبث بآخر خيط من الحياء والستر في مكان لا يصون كرامتي ولا يمنحني شعورًا بالأمان. وفوق ذلك، أضطر لانتظار عشرة أيام كاملة حتى أتمكن من الاستحمام مرة واحدة، بسبب انعدام الخصوصية وازدحام الحمامات المشتركة. خلال هذه الفترة، أصبت بالقمل، وأصبح الاشمئزاز من نفسي يلازمني."**[١١]

١٠- تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ ٩ مارس ٢٠٢٥، في مدرسة الدرج بمدينة غزة.

١١- تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ ٣ مارس ٢٠٢٥، في المخيم التركي لمدينة خان يونس.

٢. انعدام الخصوصية في المرافق الصحية :

يُعدّ الافتقار إلى مرافق صحية مناسبة أحد أبرز التحديات التي تواجه النساء في مراكز الإيواء، إذ غالبًا ما تكون هذه المرافق محدودة العدد وغير كافية لاستيعاب الأعداد الكبيرة من النازحين، فتضطر النساء إلى استخدام حمامات مشتركة مع الرجال، وهو أمر يسبب لهن إحراجًا شديدًا خلال النهار، إذ يفتقرن إلى أي مساحة خاصة لقضاء حاجتهن أو الاعتناء بنظافتهن الشخصية. أما خلال الليل، فتصبح المخاوف أكثر تعقيدًا، حيث يواجهن خطر التحرش أو التعدي، لا سيما في ظل انعدام الأمان وغياب إجراءات الحماية الكافية.

أفادت ح، ن، ٢٠ عاماً: **"أنا مريضة بالسكري، وأحتاج للذهاب إلى الحمام بشكل متكرر، لكن هذا أصبح مصدر إحراج لي. أشعر بالخجل من نظرات الناس، حيث أضطر لاستخدام الحمام كل ساعة أو ساعتين. عندما يطرق أحد الباب أثناء وجودي هناك، أشعر بالخوف والارتباك. هذا الأمر يؤثر على حالتي النفسية، فأنا لا أملك السيطرة عليه، لكنه مرض مزمن يلازمني. خلال النهار، أحيانًا أطلب من زوجي مرافقتي إلى الحمام، أما في الليل فأشعر بالخوف الشديد من التحرش بجانب انتشار الكلاب بكثرة، مما يجعل استخدام الحمام أكثر صعوبة."**[١٢]

ويزيد من صعوبة الوضع بُعد بعض هذه المرافق، ما يضطر النساء إلى قطع مسافات طويلة وسط بيئة غير آمنة. كما تفتقر هذه المرافق إلى التجهيزات التي تكفل خصوصيتهن وسلامتهن، مثل الأبواب الآمنة والإضاءة الكافية، مما يجعل استخدامها محفوفًا بالمخاطر، خاصة خلال الليل.

أفادت ر. س، ٣٧ عاماً، لطاقم المركز: **"وجدت نفسي في خيمة ضيقة بالكاد تصلح ليوم نزهة، لكنها كانت الملاذ الوحيد المتاح. لا أجرؤ على الذهاب إلى الحمام؛ المكان مكشوف، والحمام مشترك، تحيط به أعين الرجال والشباب. لم أعد أستخدمه إلا مرتين يوميًا، عند الفجر والعشاء، وأصطحب أطفالي معي طلبًا للأمان. الحمام مقام وسط الطريق كأنه جزء من الشارع، وبابه ليس سوى قطعة قماش مهترئة لا تستر شيئًا. لم أستطع الاستحمام بعد الدورة الشهرية، فالخوف يسيطر عليّ. تأخرت أيامًا، حتى قررت أخيرًا، وعلى استحياء، اصطحاب طفلتي لحراستي أثناء الاستحمام والتطهر. خشية تكرار المعاناة اليومية، امتنعت عن شرب الماء، لكن ذلك أثّر على صحتي. الآن، أعاني من احتباس البول والتهابات حادة، ولا أرى نهاية قريبة لهذا الكابوس."**[١٣]

في الكثير من الحالات، تلجأ النساء إلى حلول بدائية ومؤلمة لتفادي معاناة استخدام الحمامات العامة غير المخصصة، حيث تضطر بعضهن إلى إنشاء حمام بدائي بجانب الخيمة أو استخدام أوعية بلاستيكية داخلها، في محاولة للحفاظ على خصوصيتهن وتجنب المخاطر.

أفادت و. و، ٣٧ عاماً، لطاقم المركز: **"أكبر المشاكل التي نواجهها في المخيم هي نقص الحمامات، حيث يضم المخيم أكثر من خمسين خيمة، لكن لا يتوفر سوى أربع حمامات فقط، ما يعني أن كل عشر عائلات تتشارك حمامًا واحدًا. هذا النقص الحاد في المرافق الأساسية يزداد سوءًا بسبب عدم وجود حمامات مخصصة للنساء، مما يضطرنا إلى الانتظار طويلًا في طوابير مزدحمة، وهو أمر يسبب لي إحراجًا شديدًا. وخلال الليل، يصبح الوضع أكثر صعوبة، فأضطر إلى قضاء حاجتي في دلو داخل الخيمة، لأن المخيم مظلم تمامًا، والتنقل إلى الحمامات في تلك الظروف غير آمن. أعلم أن هذا غير صحي، لكنه خياري الوحيد. أما الاستحمام، فهو تحدٍّ آخر، فأضطر إلى الاستحمام داخل الخيمة، رغم قلقي الدائم من إمكانية أن يراني الآخرون، إذ إن جدران الخيمة لا توفر الحماية الكافية، فهي مجرد قماش."**[١٤]

١٢- تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ ١٢ مارس ٢٠٢٥، في المخيم التركي بمدينة خان يونس.

١٣- تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ ٢٨ فبراير ٢٠٢٥، في مخيم في منطقة أصداء بمدينة خان يونس.

١٤- تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ ٢ فبراير ٢٠٢٥، في مخيم الشجاعية بمدينة غزة.

في ظل ندرة المياه وانعدام الخصوصية، تجد العديد من النساء أنفسهن مضطرات للامتناع عن استخدام الحمامات لساعات طويلة، ما يعرضهن لمشكلات صحية خطيرة. ويزيد الوضع سوءًا اضطرارهن للاستحمام مرة واحدة فقط كل أسبوعين أو ثلاثة. هذه الظروف غير الإنسانية لا تقتصر على التأثير الجسدي فحسب، بل تمتد إلى آثار نفسية عميقة، تفقدهن الشعور بالكرامة والأمان حتى في أبسط احتياجاتهن اليومية.

أفادت نعمة بربخ، ٤٦ عامًا، لطاقم المركز: **"كنت أعيش في منزلي بأمان، أما اليوم، فأجد نفسي في خيمة وسط السوافي، تلك المنطقة التي كانت مرتعًا للكلاب. لم يعد لي يوم طبيعي؛ فأضطر لتحديد مواعيد قضاء حاجتي، مرتين فقط يوميًا، وبرفقة ابنتي، خشية التعرض للتحرش. الحمام لا يوفر أي خصوصية، ولا يصون كرامة. تعرضت لانتهاك خصوصيتي مرتين، إذ فُتح باب الحمام عليَّ من رجال بينما كنت أستحم. كان الموقف مرعبًا؛ صرخت وبكيت كثيراً بعدها، فقررت الحدّ من استحمامي إلى مرات قليلة جدًا في الشهر، مع اصطحاب ابنتي لتحرس الباب من شدة الخوف والرعب."**[١٥]

ومن جانب آخر، في ظل غياب بيئة صحية تلبي احتياجات النساء بكرامة، تجد النساء النفاس والفتيات اللواتي يحتجن إلى رعاية خاصة أثناء الدورة الشهرية أنفسهن أمام تحديات مضاعفة، حيث تفتقر أماكن الإيواء إلى الترتيبات الأساسية التي تكفل لهن الخصوصية عند تبديل الملابس أو العناية بالنظافة الشخصية. هذا الوضع يفاقم شعورهن بالإحراج. ولتفادي ذلك في ظل غياب الخصوصية والمياه النظيفة، لجأت بعض النساء إلى تناول حبوب منع الحمل بشكل مستمر، مما أدى إلى أعراض جانبية خطيرة، تفاقمت في ظل غياب الرعاية الطبية، مما زاد من معاناتهن وأثر بشكل عميق على رفاهيتهن الصحية والنفسية.

أفادت كفاية سالم، ٤٢ عاماً، لطاقم المركز: **"كنت أعيش سابقًا في شقة، كنت أشعر بكامل الخصوصية. أما اليوم، فإنني أعيش في خيمة بلا أدنى مقومات الخصوصية. فقد اضطررت إلى تناول حبوب منع الحمل لتجنب الإحراج خلال الدورة الشهرية، خاصة وأن الحمامات في المخيم مشتركة بين الرجال والنساء، مما يجعل الذهاب إليها وأخذ مستلزماتي أمراً محرجًا للغاية. استمريت في تناول الحبوب لمدة أربعة أشهر، لكن للأسف، بدلاً من أن تساعدني في تنظيم الدورة، تسببت لي في نزيف مستمر، ما زاد من معاناتي الجسدية والنفسية."**[١٦]

١٥- تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ ٤ مارس ٢٠٢٥، في مخيم الرحمة بمدينة خان يونس.

١٦- تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٥، في المخيم التركي بمدينة خان يونس.

٣. انعدام الخصوصية عند القيام بالأعمال المنزلية:

تعاني النساء في مراكز الإيواء من انعدام شبه كامل للخصوصية أثناء القيام بالأعمال المنزلية، مما يفرض عليهن تحديات يومية تتجاوز مجرد التكيف مع الظروف القاسية. فهذه المراكز، التي أُنشئت كملاجئ مؤقتة في ظل الأزمات، تفتقر إلى التخطيط المسبق لضمان بيئة مناسبة للنساء. ونظرًا لعدم وجود أماكن مخصصة للنساء فقط، تجد النساء أنفسهن مضطرات لقضاء معظم وقتهن في أماكن مختلطة، حتى أثناء أداء المهام اليومية الأساسية. فالطهي، وغسل الأواني والملابس، ونشرها تتم غالبًا في مساحات مفتوحة أو مكتظة، تفتقر إلى الحد الأدنى من الخصوصية. وإلى جانب الإرهاق الجسدي الناجم عن هذه الأعمال، تعاني النساء من ضغط نفسي متزايد، نتيجة الشعور بالإحراج والتعرض المستمر لنظرات الغرباء.

تقول م. ق، ٤٦ عاماً، لطاقم المركز: **"أغسل ملابس عائلتي أمام خيمتي في مساحة مكشوفة تمامًا، بلا أي قدر من الخصوصية. أستخدم وعاءً كبيرًا لغسل الملابس يدويًا، ثم أنشرها خارج الخيمة، مما يسبب لي إحراجًا شديدًا، خاصة عندما أضطر إلى تعليق ملابسنا الخاصة أمام أعين الجميع. لا يقتصر الأمر على ذلك، فأنا أيضًا أطبخ أمام الخيمة باستخدام النار، وأقضي ساعات طويلة تحت أنظار الآخرين، دون أي مساحة شخصية أو إحساس بالراحة. هذا الوضع يستنزفني نفسيًا، ويجعلني أشعر بالعجز والتوتر الدائم تحت المراقبة المستمرة."**[١٧]

١٧- تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ ٢٨ فبراير ٢٠٢٥، في مخيم الشجاعية بمدينة غزة.

٤. الأمهات المرضعات والنساء الحوامل: معاناة مضاعفة:

تعاني النساء المرضعات من أوضاع قاسية بشكل خاص، حيث تفتقرن إلى أماكن مخصصة تضمن لهن الراحة وتوفر بيئة آمنة لرعاية أطفالهن الرضع بعيدًا عن الأنظار. وتُجبر الأم المرضعة على إرضاع طفلها في أماكن مختلطة، مما يشعرها بعدم الراحة أو يدفعها إلى الامتناع عن الإرضاع الطبيعي، وهو ما يؤثر سلبًا على نفسية الأم وصحة الطفل ونموه.

أفادت ضحى الاسي، ٢٤ عاماً، لطاقم المركز: **" أنا أم مرضعة، وطفلي يوسف لا يزال يعتمد على الرضاعة الطبيعية. لكنني أعاني بشدة من انعدام الخصوصية، فلا يمكنني إرضاعه إلا بعد إغلاق الخيمة، غير أن حرارة النهار الخانقة تجعل ذلك مستحيلًا. اضطررت، مكرهة، إلى إعطائه الحليب الصناعي، إذ لا أتمكن من إشباعه بالرضاعة الطبيعية فالمكان يفتقر تماماً إلى الخصوصية، والمارّة يرون داخل الخيمة، مما يجعل الرضاعة الطبيعية أمرًا بالغ الصعوبة. يؤلمني أن طفلي لم يعد يعتمد كليًا على الرضاعة الطبيعية، فأنا أدرك تمامًا فوائدها الصحية الكبرى له، وأخشى أن يؤثر الحليب الصناعي سلبًا على صحته. لكني في صراع بين رغبتي في منحه الأفضل وبين العجز الذي يخنقني، وأنتظر انتهاء هذا الواقع الخانق يومًا بعد يوم ."**[١٨]

أما النساء الحوامل، فيواجهن تحديات تفوق الألم الجسدي، إذ يجدن أنفسهن عاجزات عن الاستلقاء براحة وسط الاكتظاظ وانعدام المساحات المنفصلة. وتتضاعف معاناتهن مع الحاجة المتكررة لاستخدام الحمامات، في ظل غياب مرافق صحية مخصصة، ما يجبرهن على الانتظار لفترات طويلة أو التنقل لمسافات مرهقة، بينما يلاحقهن الشعور الدائم بالإحراج. وهذا الواقع القاسي يؤلمنهن نفسيًا، ويزيد من المخاطر الصحية التي تهدد سلامتهن وسلامة أجنتهن.

أفادت آمنة الصواف، ٣٩ عاماً، لطاقم المركز: **"من أصعب التحديات التي أواجهها كحامل في المخيم هو غياب الخصوصية أثناء الاستحمام. رغم أن البعض يستخدم الحمام المشترك، إلا أنني أرفض ذلك؛ فالمكان ضيق ومكشوف ولا يوفر أي إحساس بالأمان. لذلك، أضطر في كل مرة إلى الذهاب إلى منزل أهلي للاستحمام، رغم بعد المسافة والمشقة التي يتطلبها التنقل. هذا الوضع يثقل كاهلي ويشعرني بضيق شديد. إلى جانب ذلك، فإن الاكتظاظ في الحمام المشترك، الذي يستخدمه الرجال والنساء، يجبرني على الانتظار في طوابير طويلة، مما يزيد من إحساسي بالحرج، خاصة مع حاجتي المتكررة لاستخدامه بسبب الحمل. أحيانًا، أجد نفسي مضطرة لاستخدامه مرة واحدة فقط في اليوم، رغم الألم الشديد الذي يسببه لي ذلك في خاصرتي، ما يزيد معاناتي ويجعل الحمل أكثر إرهاقًا ."**[١٩]

كما أفادت م. س، ١٩ عاماً: **" أنا متزوجة وحامل في الشهر الثامن. بسبب الإحراج من استخدام الحمام المشترك في المخيم، امتنعت عن شرب الماء وتناول الطعام، مما أدى إلى إصابتي بفقر الدم والتهابات حادة وآلام شديدة في البطن. وعندما اشتدت حالتي، اضطررت للذهاب إلى المستشفى، حيث حذرني الطبيب من خطورة وضعي، مؤكدًا أن نقص التغذية والجفاف يؤثران بشكل مباشر على صحة الجنين وحجمه. في الليل، تزداد معاناتي، إذ لا توجد إضاءة كافية، مما يجعلني أخشى التعرض للتحرش أثناء الذهاب إلى الحمام، ناهيك عن انتشار الكلاب في كل مكان، ما يزيد من شعوري بعدم الأمان. أما خلال النهار، فأشعر بالخجل الشديد من تكرار حاجتي لاستخدام الحمام المشترك، وأضطر في كثير من الأحيان إلى الانتظار لأكثر من ساعة حتى يحين دوري ."**[٢٠]

١٨- تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ ٣ مارس ٢٠٢٥، في مخيم الشجاعية للنازحين بمدينة غزة.
١٩- تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ ٥ مارس ٢٠٢٥، في مخيم الشجاعية للنازحين بمدينة غزة.
٢٠- تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٥، في مخيم السلام بمدينة خان يونس.

التأثير النفسي والاجتماعي على النساء:

تقول نعمة بربخ لطاقم المركز: **"بسبب انعدام الخصوصية، لم أعد أنام سوى ساعتين يوميًا، وأُصبت بجلطة عارضة بسبب القلق والتوتر المستمر. لمواجهة هذا الوضع، أصبحت أتناول أدوية نفسية، لكن المعاناة مستمرة"**

انعدام الخصوصية في أماكن النزوح لا ينعكس فقط على الحياة اليومية للنساء، بل يؤثر أيضًا على حالتهن النفسية والاجتماعية، إذ يسبب العيش في بيئة مزدحمة وغير آمنة لفترات طويلة توترًا مستمرًا، وقد يؤدي إلى مشكلات مثل القلق والاكتئاب والشعور بالاختناق. النساء اللواتي فقدن منازلهن يشعرن أصلًا بعدم الاستقرار، ويزيد انعدام الخصوصية من إحساسهن بفقدان السيطرة على حياتهن. ويمكن أن يؤدي فقدان الخصوصية إلى اضطرابات في النوم والاكتئاب، خاصة مع غياب الشعور بالأمان والاستقرار. إضافة إلى ذلك، فإن الحياة في ظل انعدام الخصوصية تفرض على النساء قيودًا اجتماعية جديدة، حيث يصبحن مضطرات للالتزام بسلوكيات معينة لتجنب الإحراج أو التعرض للنقد من الآخرين، وبعض النساء قد يعزلن أنفسهن تمامًا ويفضلن البقاء في أماكنهن لأطول فترة ممكنة، حتى لو كان ذلك على حساب احتياجاتهن الصحية والنفسية.

أفادت نور النجار، ٢٢ عاماً، لطاقم المركز: **"نحن النساء نخوض حربًا يومية موازية للحرب التي يعايشها الجميع، حربًا قاسية بسبب انعدام الخصوصية. أشعر بضغط نفسي هائل، وتوتر مستمر، واكتئاب يثقل كاهلي، يلازمني الأرق معظم الأوقات، حتى أصبحت غير قادرة على احتمال أي لحظة من حياتي."**[٢١]

ومن جانب آخر، يؤدي غياب الخصوصية إلى تعريض النساء لمزيد من العنف المبني على النوع الاجتماعي، بما في ذلك التحرش اللفظي أو الجسدي، في ظل انعدام أي آليات واضحة للحماية أو الإبلاغ عن هذه الانتهاكات. كما أن افتقار أماكن الإقامة إلى الأبواب الآمنة أو الحواجز الفاصلة بين أماكن النوم والممرات يعزز شعور النساء بالخوف الدائم من التطفل أو الاقتحام المفاجئ لمساحاتهن الخاصة، خاصة أثناء الليل، مما يفاقم حالتهن النفسية ويزيد من شعورهن بانعدام الأمان. [٢٢]

٢١- تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٥، في مخيم الصابرين بمدينة غزة.
٢٢- مقابلة شخصية مع سماح محمود، أخصائية نفسية في برنامج غزة للصحة النفسية.

غياب المنظور الجندري في الاستجابة الإنسانية في أماكن النزوح في قطاع غزة:

رغم مرور عام ونصف على نزوح آلاف النساء إلى مراكز الإيواء وأماكن النزوح المختلفة، لا تزال الجهات المسؤولة عن إدارة هذه المراكز، سواء المحلية أو الدولية، عاجزة عن توفير حلول فعالة لمشكلة انعدام الخصوصية، مما يعمّق معاناة النساء في ظل ظروف معيشية قاسية.

إن الجهود الإنسانية تركز بشكل أساسي على توفير الطعام والماء والمساعدات الطبية، بينما يتم تجاهل القضايا المتعلقة بالخصوصية والاحتياجات النوعية للنساء، مثل توفير أماكن آمنة للنوم، ومرافق صحية منفصلة ومجهزة، أو حتى مساحات خاصة للأمهات الحوامل والمرضعات بعيدًا عن الاكتظاظ. وهذا يسلط الضوء على غياب منظور جندري في الاستجابة الإنسانية، حيث لا يتم إعطاء الأولوية لحماية النساء من الظروف المهينة التي يعشنها يوميًا، والتي تجعلهن أكثر عرضة للعنف القائم على النوع الاجتماعي.

إلى جانب ذلك، فإن تجاهل هذه القضية يعكس قصورًا في التخطيط الإنساني طويل الأمد، حيث لا يتم النظر إلى الخصوصية كحق أساسي من حقوق الإنسان، بل يتم التعامل معها كرفاهية غير ضرورية في سياقات الطوارئ، رغم أن القانون الدولي يكفل حمايتها. يزيد هذا الإهمال من تفاقم الأوضاع النفسية والصحية للنساء، ويقوّض كرامتهن وقدرتهن على التكيف مع الظروف القاسية التي فرضها النزوح القسري.

في ظل هذه الظروف القاسية، تصبح الحاجة إلى حلول عاجلة تضمن للنساء في مراكز الإيواء الحد الأدنى من الخصوصية أمرًا لا يقبل التأجيل. إذ يجب اتخاذ تدابير ملموسة، مثل تخصيص أماكن منفصلة تتيح لهن مساحة آمنة، وفصل المرافق الصحية لضمان استخدامها دون قلق أو انتهاك للخصوصية، إضافةً إلى تعزيز الإضاءة وتركيب أبواب محكمة الإغلاق في المرافق المشتركة. كما أن وجود عناصر أمنية نسائية يمكن أن يشكل عامل طمأنينة، حيث يساهم في خلق بيئة أكثر أمانًا ويمنح النساء الثقة في الإبلاغ عن أي انتهاكات دون خوف من العواقب، وغيرها العديد من الآليات.

إن توفير هذه الإجراءات لا يقتصر على حماية النساء جسديًا، بل يمتد ليشمل الحفاظ على استقرارهن النفسي والاجتماعي، وهو حق أساسي لا ينبغي التغاضي عنه تحت أي ظرف.

الخلاصة والتوصيات:

يلزم القانون الدولي الإنساني أطراف النزاع بتوفير مراكز إيواء آمنة تكفل الحماية والخصوصية للنساء، إلا أن الواقع في قطاع غزة منذ بدء الهجوم العسكري الإسرائيلي يعكس مستويات غير مسبوقة من المعاناة، حيث تدفع النساء الثمن الأكبر في ظل غياب المنظور الجندري عن الاستجابة الإنسانية في أماكن النزوح.

أجبر النزوح القسري ٩٠٪ من السكان على العيش في أماكن نزوح شديدة الاكتظاظ أو خيام مهترئة من القماش، تفتقر تمامًا إلى الحد الأدنى من مقومات الحياة الكريمة والخصوصية. وتتحمل النساء العبء الأكبر، حيث يجدن أنفسهن في بيئة قاسية تنعدم فيها المساحات الشخصية، ويفرض عليهن السكن الجماعي في ظروف غير إنسانية، وسط مرافق صحية مشتركة تفتقر إلى الأمان والنظافة، مما يعرضهن لمخاطر جسيمة، أبرزها الأمراض والاعتداءات.

وتتفاقم الأزمة مع اضطرار النساء إلى القيام بالأعمال المنزلية في بيئة مكشوفة، في ظل انعدام أي تدابير تحمي كرامتهن. أما النساء الحوامل والأمهات المرضعات، فيعشن معاناة مضاعفة، إذ يُحرمن من الحد الأدنى من الأمان والرعاية الطبية، ما يهدد صحتهن وصحة أطفالهن بشكل مباشر. هذه البيئة القسرية القاتلة لا تقتصر على انتهاك كرامتهن، بل تُلقي بآثار مدمرة على صحتهن الجسدية والنفسية، في ظل غياب أي استجابة إنسانية تراعي احتياجاتهن الأساسية.

بناءً على ذلك، فإن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يوصي بـ:

- تحمل المجتمع الدولي مسؤولياته القانونية والأخلاقية بجدية وممارسة ضغوط قوية على إسرائيل لوقف إطلاق النار فورًا، واتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة استنادًا إلى التدابير المؤقتة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية.

- إدراج منظور جندري في الاستجابة الإنسانية: ضرورة إعطاء الأولوية لاحتياجات النساء في مراكز الإيواء، من خلال التخطيط الشامل الذي يأخذ في الاعتبار الخصوصية والحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتوفير أماكن خاصة للعائلات تضم النساء والأطفال مع ضمان فصلهم عن باقي الرجال في مراكز الإيواء، ليتمكنوا من العيش في بيئة آمنة وذات خصوصية.

- توفير مرافق صحية مخصصة: يجب إنشاء مرافق صحية خاصة بالنساء بعيدة عن الرجال تضمن الخصوصية الكاملة، بما في ذلك توفير مرافق للعناية الصحية الخاصة بالنساء مثل فحوصات صحية دورية وتوفير المستلزمات النسائية.

- تكثيف الإجراءات الأمنية داخل مراكز الإيواء لضمان عدم انتهاك خصوصية النساء، مع توفير فرق من النساء لمراقبة وتنظيم الدخول والخروج لضمان الراحة النفسية والخصوصية.

- توفير خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للنساء المتضررات، لمساعدتهن على التكيف مع ظروف النزوح القسري وتخفيف الآثار النفسية الناتجة عن فقدان الخصوصية والأمان.

- إشراك النساء في اتخاذ القرارات: يجب إشراك النساء في تحديد احتياجاتهن داخل مراكز الإيواء، مما يمكنهن من التعبير عن رغباتهن واحتياجاتهن المتعلقة بالخصوصية والسلامة.

- تعزيز التنسيق بين المنظمات الإنسانية المحلية والدولية لضمان توفير المساعدة الملائمة والآمنة للنساء في مراكز الإيواء.

- توعية إدارات المراكز والعاملين في مراكز الإيواء بأهمية احترام وتعزيز خصوصية النساء، من خلال تعزيز فهمهم لضرورة الحفاظ على الخصوصية، وإعطائها الأولوية في جميع الإجراءات والخدمات المقدمة.

- توفير مساعدة نفسية ودعم اجتماعي: توفير فرق من المتخصصين النفسيين والاجتماعيين لمساعدة النساء اللواتي يواجهن تحديات نفسية بسبب فقدان الخصوصية أو بسبب الصدمات الناتجة عن النزاع أو النزوح.

- تقديم خدمات استشارية سرية: إنشاء نقاط استشارية سرية ومرافق لدعم النساء اللاتي تعرضن للعنف أو الاستغلال داخل مراكز الإيواء، والتأكد من أن هذه الخدمات سرية وآمنة لضمان أن النساء يشعرن بالأمان عند طلب المساعدة.

- ضرورة إدراج الاحتياجات الصحية للنساء والفتيات في خطط الإغاثة الإنسانية، وضمان توفير مستلزمات الصحة النسائية كجزء أساسي من أي استجابة طارئة.

بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

تم اصدار هذا التقرير ضمن مشروع:

تعزيز و حماية حقوق الانسان للنساء و الرجال و الفتيات و الفتيان من ذوي الاعاقة و من دون اعاقة الضحايا /الناجين من انتهاكات حقوق الانسان في قطاع غزة"

يمول هذا المشروع من قبل الاتحاد الأوروبي

"يضم الاتحاد الأوروبي ٢٧ دولة قرروا جميعًا ربط خبراتهم ومواردهم ومصائرهم معًا بشكلٍ تدريجي، لقد قاموا معاً، خلال خمسين عامًا من التوسعة، ببناء منطقة تتمتع بالاستقرار والديمقراطية والتنمية المستدامة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على التنوع الثقافي والتسامح والحريات الشخصية، ويلتزم الاتحاد الأوروبي بإشراك الدول والشعوب خارج حدوده في إنجازاته وقيمه."

المفوضية الأوروبية هي الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي